المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بعنوان:

(قراءة مستقبلية للحالة الليبية ما بعد كارثة درنة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً)

أ. د عبد المجيد خلفية الكوت

إن تحليل المستقبل بعد انتهاء أزمة درنة والمناطق المحيطة بها والمتضررة من الفيضانات سيكون مجرد توقعات وافتراضات وليس بالإمكان توفير معلومات دقيقة حول الموضوع حالياً لضبابية الموقف ومع ذلك بالإمكان تقديم بعض النقاط العامة التي تؤثر على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بلادنا ليبيا بالمستقبل.

اولاً- الوضع السياسي: قد يكون الانتهاء من أزمة درنة فرصة لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية في ليبيا حيث قد يتطلب ذلك جهوداً مكثفة للتوصل إلى اتفاق سياسي شامل ويضع الأسس لنظام ديموقراطي يحترم حقوق الإنسان ويضمن شمولية المشاركة السياسية.

ثانياً - الوضع الاقتصادي: يمكن أن يكون استعادة الاستقرار السياسي فرصة لتعزيز الاقتصاد الليبي وتنميته وقد يتطلب ذلك تعزيز قطاعات النفط والغاز والتي يعد مصدراً رئيسياً للإيرادات في ليبيا، وتنويع الاقتصاد من خلال دعم القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات وتطوير البنية التحتية.

ثالثاً- الوضع الاجتماعي: قد يكون الانتهاء من أزمة درنة فرصة لتحسين الظروف الاجتماعية وتعزيز الخدمات الأساسية للمواطنين حيث التركيز على توفير التعليم والرعاية الصحية والإسكان وخلق فرص عمل للشباب بالإضافة إلى تعزيز المصالحة والتسامح وبناء مجتمع موحد.

ومع ذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار أن العملية الانتقالية في ليبيا تواجه تحديات كبيرة بما في ذلك التوافق السياسي والعملية الدستورية واعادة بناء المؤسسات والاستقرار الأمني ومن المهم ان يلتزم جميع الأطراف المعنية في ليبيا بالحوار والتفاوض والتعاون المستدام لبناء مستقبل أفضل للبلاد.

العوامل المحلية والاقليمية والدولية التي يمكن أن تؤثر في الحالة الليبية بعد كارثة درنة.

1- العوامل المحلية: وتشمل الآتي :

التوافق السياسي : هو قدرة الأطراف المختلفة في ليبيا على التوصل إلى توافق سياسي يساهم في بناء مؤسسات قوية وديمقراطية، ويتطلب ذلك تجاوز الانقسامات السياسية وتعزيز الحوار والتعاون بين الأطراف المختلفة.

الأمـن والاسـتقرار : اسـتعادة الأمـن والاسـتقرار فـي ليبيـا بعـد كارثـة درنـة أمـر حاسـم للحفـاظ علـى الاسـتقرار السياسـي والاقتصـادي والاجتمـاعي، حيـث يجـب العمـل علـى إعـادة بنـاء الكـوادر الأمنية وتعزيز قدراتهم لمكافحة التطرف والجريمة المنظمة.

2 - **العوامل الإقليمية** : **وتتمثل في الآتي**:-

- التـدخل الإقليمـي: و يتمثـل فـي تـأثير دول الجـوار والأطـراف الإقليميـة المعنيـة فـي ليبيـا، حيـث يمكـن أن تـؤثر بشـكل كبيـر علـى الحالـة الليبيـة مـن خـلال تعزيـز التعـاون والتفـاهم مـع الدول المجاورة، وتجنب التدخلات السلبية التي قد تزيد من التوتر والانقسامات .

3- **العوامل الدولية** : **وتتمثل في الآتي**:-

- الـدعم الـدولي : تقـديم الـدعم الـدولي المسـتدام للعمليـة الانتقاليـة فـي ليبيـا يمكـن أن يسـهم فـي تعزيـز الاسـتقرار وإعـادة الأعمـار وحوكمـة القـرارات الحكوميـة، بحيـث تلتـزم الـدول الداعمـة بتقديم المساعدات الإنسانية والتنموية والامنية المطلوبة.

- الاقتصـاد والـنفط : القطـاع النفطـي يلعـب دوراً حاسـماً فـي الاقتصـاد الليبـي، حيـث يجـب تعزيـز إدارة الثـروة التجاريـة النفطيـة وتوجيـه الاسـتثمارات فـي القطاعـات الاخـرى لتحقيـق التنمية المستدامة.

هـذه بعـض العوامـل المختلفـة التـي يمكـن أن تـؤثر فـي الحالـة الليبيـة بعـد كارثـة درنـة، ومـع ذلـك يجـب أن نلاحـظ أن تحديـد التـأثيرات الدقيقـة يتطلـب مراقبـة الاحـداث الجاريـة وتحليـل شـامل للظـروف والتطـورات السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة فـي ليبيـا عامـة وفـي مدينـة درنـة خاصة .

*** دول الجوار التي يمكن أن تؤثر في الحالة الليبية بعد انتهاء أزمة درنة** :

بعـد انتهـاء كارثـة درنـة يتوقـع أن هنـاك عـدة دول مجـاورة يمكـن أن تـؤثر فـي الحالـة الليبيـة، وهي كالتالي :

- تـونس : هـي دولـة مجـاورة لليبيـا مـن الناحيـة الغربيـة ولهـا تـأثير كبيـر علـى الأوضـاع الليبيـة وتشـترك مـع ليبيـا فـي حـدود بريـة وتعتبـر نقطـة تواصـل هامـة للجهـود الدبلوماسـية والتفـاوض بين الأطراف الليبية المختلفة.

- **الجزائـر :** أيضـا دولـة مجـاورة لليبيـا مـن الجنـوب الغربـي وتعلـب دوراً مهمـاً فـي الجهـود الإقليميـة لحـل الأزمـة الليبيـة، حيـث إن الجزائـر تعمـل علـى تعزيـز الحـوار والتفـاهم بـين الأطـراف الليبيـة المتنازعـة، وتعتبـر دولـة مستضـيفة مستضـيفاً للمحادثـات والمفاوضـات الليبية.
- **السـودان/ وتشـاد :** يحـدان ليبيـا مـن الجنـوب وتلعـب الـدولتان دوراً هامـاً فـي مراقبـة الحـدود وضـبط التـدفقات الحدوديـة ومكافحـة الجماعـات المسـلحة والتهريـب، وتـؤثر الاضـطرابات الليبية في استقرار كلتا الدولتين.
- **مصـر :** وهـي دولـة حدوديـة لليبيـا مـن الشـرق وتشـترك معهـا فـي حـدود بريـة وبحريـة عبـر البحـر المتوسـط، مصـر لهـا مصـلحة فـي اسـتقرار ليبيـا وسـلامتها الإقليميـة، وتلعـب دوراً فـي المساعي الدبلوماسية والتفاوض لحل الازمة الليبية .

مـن خـلال هـذا العـرض للقـراءة المسـتقبلية وعنـد اسـتقراء المسـتقبل المحتمـل للحالـة الليبيـة بعـد كارثـة درنـة يمكـن طـرح بعـض **التوصـيات الإستشـرافية فـي الجوانـب السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية :**

1- **الجوانب السياسية** :-

- **تعزيـز التوافـق والحـوار** : حيـث يجـب علـى الأطـراف الليبيـة المختلفـة العمـل علـى تعزيـز التوافـق والحـوار المسـتدام لبنـاء مؤسسـات سياسـية قويـة وتحقيـق الاسـتقرار السياسـي مـن خـلال تشـجيع جميـع الأطـراف علـى المشـاركة فـي بنـاء العمليـة السياسـة والمسـاهمة فـي صـياغة السياسات واتخاذ القرارات .
- **إصـلاح القطـاع الأمنـي :** يجـب تعزيـز القـدرات الأمنيـة وإصـلاح القطـاع الأمنـى الليبـي مـن خـلال إعـادة تأهيـل وتـدريب الكـوادر وبنـاء قـدرات الأجهـزة الأمنيـة وتعزيـز التنسـيق والتعـاون بـين الأجهـزة المختلفـة، علـى ان تكـون جميـع الأجهـزة الأمنيـة ملتزمـة بحمايـة حقـوق الانسـان ومحاربة التطرف والجريمة المنظمة .

2- **الجوانب الاقتصادية** :-

- **تنويـع الاقتصـاد :** وهـو التركيـز علـى تنويـع الاقتصـاد الليبـي وتحقيـق التحـول مـن الاعتمـاد المفـرط علـى الـنفط الـى قطاعـات أخـرى مثـل السـياحة والزراعـة والصـناعة والخـدمات وتـوفير بيئية استثمارية ملائمة وتشجيع القطاع الخاص ودعم مشاريع ريادة الاعمال.
- **الشـفافية ومكافحـة الفسـاد :** مـن خـلال تعزيـز مبـدأ الشـفافية ومكافحـة الفسـاد فـي القطاعـات الاقتصـادية والحكوميـة وتـوفير أنظمـة فعالـة للمراقبـة والمسـاءلة وتعزيـز مشـاركة المجتمـع المدني في رصد ومراقبة العمليات المالية والمشاريع .

3- الجوانب الاجتماعية :-

- تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة : يجب تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة بين الأطراف الليبية المختلفة والعمل على ترسيخ مبدأ التسامح والتعايش السلمي، وبناء ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة المشتركة .

- تعليم وتوظيف الشباب : من خلال التركيز على تعزيز فرص التعليم والتدريب المهني وتوفير فرص العمل للشباب لغرض القضاء على البطالة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي .

- توفير الخدمات الأساسية : والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والسكن والمياه والكهرباء والعمل على تعزيز البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة لتلبية احتياجات السكان.

أ. د عبد المجيد خلفية الكوت
عضو اللجنة العلمية بالمركز